وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعه بابل - كليه الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

بحث بعنوان

دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق

بحث تقدم به الطالبين

يوسف حسن عطيه

وئام خالد

الى قسم الاقتصاد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد

بـــأشراف

م.م. محمـــود ثائر

1445هـ

2024م

﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيبًا﴾

صدق الله العلي العظيم

[الاحزاب: 52]

الاهداء

إلى من علمني النجاح والصبر إلى من كان بجانبي في مواجهة الصعاب . . أبي

وإلى من تنسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها .

من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه . . أمي

الى الشموع المضيئة في حياتي . . اخوتي واخواتي

إلى أساتذتي إلى زملائي وزميلاتي إلى كل من علمني حرفا

أهدي هذا البحث المتواضع راجيا من المولى عز وجل أن تجد القبول والنجاح

الشكر والتقدير

"فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون"،

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

"مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ"

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد ..

فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولاً وآخرًا.

ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يدَ المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم

أستاذي المشرف على البحث الأستاذ/ **م.م. محمـــود ثائر**

على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبه المختلفة

جدول محتويات

ت	الموضوع	الصفحة
1	الآية القرآنية	ب
2	الاهداء	ت
3	الشكر والتقدير	ث
4	جدول محتويات	ج
	المستخلص	1
5	المقدمة	2
6	المبحث الاول (منهجية البحث)	5-3
7	المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي	17-6
8	المبحث الثالث : دور المشاريع الصغيره والمتوسطة في التنمية الاقتصادية	19-18
9	المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات	20
	المصادر	22-21

المستخلص

يهدف البحث إلى تحسين واقع هذه المشروعات من خلال التركيز على إيجاد أسلوب ملائم لإدارتها ورعايتها والتعرف على المعوقات التي تحول دون مساهمتها اللازمة في تنمية اقتصاد يحاول إيجاد مكان مناسب لها. تبرز أهمية هذا البحث من خلال معرفة الدور الذي تؤديه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وخاصة في تنمية الشأن الاقتصادي في العراق حاليا انطلاقا من القدرات البشرية المتوافرة في مجال التجارة والحرف وغيرها فضلا عن التراث المتراكم والذي يعكس غنى ملحوظاً في الأفكار التي يمكن أن تكون قاعدة انطلاق لإنشاء مثل هذه المشروعات. تمحور مشكلة البحث في دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية الاقتصاد العراقي، ومن المفترض أن لهذه المشروعات دوراً حاسماً في الشأن الاقتصادي الإجمالي نظراً للإمكانيات البشرية والمادية المتوافرة والناتجة عن تراكم تاريخي في مجال الإبداع والابتكار في المجال الحرفي والخدمي والذي يمارسه الأفراد أو الأسر في المدن والريف العراقي، والتي تركت بصماتها في الكثير من الصناعات التي اشتهرت عبر التاريخ وما زالت تنمو وتتطور في حاضرنا، بل إنها تمثل وجها متميزا للمهارات اليدوية والإبداع الفردي بل وللثقافة والتراث لتشكل رسالة حضارية المجتمع قابل للتطور والنمو. وكانت فرضية البحث تتوافر في الواقع العراقي مجمل المقومات اللازمة لتنشيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الاول

منهجية البحث

1.1 المقدمة

تولى الأوساط الاقتصادية عناية خاصة واهتماماً واضحاً خلال الفترة الحالية لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة وإبراز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وليس غريبا هذا الاهتمام إذ أثبتت تجارب دول العالم المتقدمة أن منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة إن هيئ لها المناخ الملائم والتمويل اللازم وأعطيت ما تستحقه من اهتمام في القوانين والتشريعات ومنحت الفرصة لإثبات ذاتها والوقوف على قدميها.

والشواهد التاريخية تؤكد أن منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة تمثل اللبنة الأساسية في بناء الصروح الاقتصادية الشامخة في بلدان العالم المتطورة، فذلك المشغل الصغير قد انبثق عنه مصنع كبير، وهذا المحل التجاري المتواضع قد تطور ليصبح شركة تجارية ضخمة، وذلك الحقل الزراعي المحدود بمساحته وإمكاناته قد انطلق ليصبح حقلا زراعياً واسعاً. ومما يؤكد ذلك أن الثورة الصناعية التي شهدتها إنكلترا وفرنسا وألمانيا في القرن الثامن عشر لم تأت من فراغ وإنما انطلقت هذه الثورة من المشاغل الصناعية الصغيرة التي كانت موجودة آنذاك. والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الفردية تمثل الأساس الذي قام عليه التطور الرأسمالي تاريخياً، فهي تمثل صلب نموذج المنافسة التامة في النظرية الاقتصادية الجزئية كما عكسته النظرية الكلاسيكية المحدثة في مفهومها للمنافسة الذرية.

وقد كثر في الفترة الأخيرة الحديث عن قدرة القطاعات الاقتصادية المختلفة على مواكبة المستجدات وتحصين الذات لمواجهة تحديات العولمة ولاسيما أن المستقبل - من خلال ثورة الاتصالات والمعلومات - يعد بعالم متقارب يعرف باسم القرية العالمية التي تتسم بشدة المنافسة الاقتصادية فضلا عن تراجع عوامل الإنتاج التقليدية مثل رأس المال والعنصر البشري أمام تكنولوجيا المعلومات ومن ثم فإن الميزة النسبية أو التفاضلية للاقتصاد العراقي ، وستحدد بناء على مدى سيطرتها على العلم وتكنولوجيا المعلومات وتطويعها لخدمة تلك الاقتصاديات والاعتماد على الإبداع والابتكار والتطوير المستمر لجميع الأنشطة.

2.1 مشكلة البحث

تمحور مشكلة البحث في دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية الاقتصاد العراقي، ومن المفترض أن لهذه المشروعات دوراً حاسماً في الشأن الاقتصادي الإجمالي نظراً للإمكانيات البشرية والمادية المتوافرة والناتجة عن تراكم تاريخي في مجال الإبداع والابتكار في المجال الحرفي والخدمي والذي يمارسه الأفراد أو الأسر في المدن والريف العراقي، والتي تركت بصماتها في الكثير من الصناعات التي اشتهرت عبر التاريخ وما زالت تنمو وتتطور في حاضرنا، بل إنها تمثل وجها متميزا للمهارات اليدوية والإبداع الفردي بل وللثقافة والتراث لتشكل رسالة حضارية المجتمع قابل للتطور والنمو.

والسؤال الآن **(ما دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في العراق)**

3.1 هدف البحث

يهدف البحث إلى تحسين واقع هذه المشروعات من خلال التركيز على إيجاد أسلوب ملائم لإدارتها ورعايتها والتعرف على المعوقات التي تحول دون مساهمتها اللازمة في تنمية اقتصاد يحاول إيجاد مكان مناسب لها.

4.1 فرضية البحث

تتوافر في الواقع العراقي مجمل المقومات اللازمة لتنشيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

5.1اهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من خلال معرفة الدور الذي تؤديه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وخاصة في تنمية الشأن الاقتصادي في العراق حاليا انطلاقا من القدرات البشرية المتوافرة في مجال التجارة والحرف وغيرها فضلا عن التراث المتراكم والذي يعكس غنى ملحوظاً في الأفكار التي يمكن أن تكون قاعدة انطلاق لإنشاء مثل هذه المشروعات. إن أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ترتكز على كونها تتميز بالآتي:

- إمكانية استثمار يد عاملة بأجور ملائمة في الأرياف لا تتميز بالمهارة العالية وهو ما يكفي للعمل بمشاريع كهذه فضلا عن إمكانية هذه المشاريع في زيادة مهارة العاملين فيها ورفع سويتهم الإنتاجية.
- توزيع الدخل بشكل أفضل وتحفيز الأفراد على الإبداع والعطاء وإيجاد العدالة في التنمية الاقتصادية.
- خدمة المشاريع الكبيرة وتنميتها.

6.1 محددات البحث

ان البحث الحالي محدد بالاتي

1. المشاريع الصغيرة والمتوسطة
2. التنمية الاقتصادية
3. الاطار النظري
4. العراق

7.1 هيكلية البحث

يقسم البحث الى اربع مباحث

المبحث الاول : منهجية البحث

المبحث الثاني :الاطار النظري

المبحث الثالث: العلاقة بين المتغيرات البحث

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الثاني (الاطار النظري)

1.2 التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

بشكل عام لا يوجد تعريف متفق عليه للمشروعات الصغيرة، فمفهومها يختلف من دولة إلى أخرى ، إلا أن هناك مجموعة من الأسس التي يعتمد عليه عند تعريفها، ومن هذه الأسس: عدد العاملين، حجم الأموال المستثمرة راس المال، حجم المبيعات التقنية المستخدمة، معيار الانتاج(شيحا 2001 ، 88)

من هنا يمكن الإشارة إلى أبرز التعريفات، منها على سبيل المثال:

تعريف البنك الدولي للمشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل فيها ما لا يقل عن 50 عامل واجمالي الأصول والمبيعات لا يقل عن 3 مليون دولار، بينما المشروعات المتوسطة يصل عدد العاملين بها الى 300 عامل واجمالي أصولها يصل الى 10 مليون دولار(السهلاوي ،2001،22)

يعرف الاتحاد الأوروبي المشروعات الصغيرة بأنها التي يكون فيها عدد العمالي يتراوح بين 10 99 عامل، في حين يبلغ عدد العكال بالمشروعات المتوسطة بين (100-499) عامل (حداد(2006 ،،10)

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها مشروعات مستقلة يعمل بها ما لا يقل عن 50 عاملا، في حين المشروعات المتناهية في الصغر يعمل بها ما لا يزيد عن 10 عمال (البدري، 2006،32)

الحكومة الفيدرالية الأمريكية تعريف المشروعات الصغيرة يتوقف على نوع النشاط، ففي المشروعات الصناعية يتوقف على عدد العاملين، أما في المشروعات الخدمية يتوقف على حجم المبيعات (مفتاح ،2008،14)

2.2 خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

هذه الشريحة من المشروعات لها عدة مميزات وخواص تميزها عن غيرها من المشاريع الكبيرة والمشاريع الضخمة، وتتمثل هذه الخصائص في الاتي:

- **سهولة التأسيس والانتشار :** من الناحية القانونية والتطبيقية يمكن تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسهولة ويسر، فعندما توجد الرغبة والحوافز الشخصية يمكن تأسيسها، خاصة وأن حجم رأس مالها عادة ليس كبير، فهذه المشروعات لا تتطلب أصول كبيرة مثل المباني والآلات والمعدات أو مواد التشغيل أو مصروفات التشغيل (السهلاوي ،2001،32).

ويمكن تأسيس هذا النوع من المشروعات من قبل أشخاص عاديين أو أقرباء أو أصدقاء، فلا يحتاج الأمر الى المزيد من الدراسات والوثائق، فغالبا ما تكون الأفكار النيرة والابداعات وراء تأسيس مثل هذه الأعمال وليس الامكانيات الكبيرة (الغالبي ،2009،12)

- **القدرة على جذب المدخرات :** بشكل عام يعتمد أصحاب هذه المشروعات على أموالهم الخاصة نظرا لبساطة حجم راس المال معتمدين في ذلك على المدخرات الشخصية للعائلة أو الادخار الذاتي للمشروع لتطويره وتوسعته، لذا فان هذه المشروعات من الوسائل المهم لاستغلال الفوائض والمدخرات المالية المتراكمة بشكل يخدم الاقتصاد (البدري، 22،2006).
- **خلق فرص العمل وتوظيف العمالة :** تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل وتحسين طرق استغلال الموارد الطبيعية والحد من انتشار الفقر لأنها تنتشر في جميع المناطق وتمس مختلف شرائح المجتمع، حيث تعمل بشكل بسيط وغير معقد ولا يحتاج الى مهارات ومؤهلات علمية للتشغيل، فهي تعتمد على التقنيات البسيطة ونمط انتاجي بسيط يتطلب عمالة فردية أو عائلية وأحيانا تشغيل عمالة أخرى، وبالتالي فإنها توفر فرص عمل لجميع افراد الاسرة والاقارب الأمر الذي يخفض من حجم البطالة في المجتمع (مجس التخطيط العام ،3،2008).

أيضا هذه المشروعات عادة تستخدم أساليب انتاج وتشغيل بسيطة وسهلة وغير معقدة، وبالتالي فهي لا تحتاج إلى العمالة المؤهلة والمدربة والمعدة اعداد جيدا، لذا تساعد في توفير فرص عمل كبيرة وتوظيفها وخاصة أن ملكها يقومون بتوظيف الأقرباء والاصدقاء والمقربون في مناطقهم وبالتالي تكفل امتصاص قوى العمل بمختلف مهاراتها وبمستويات انتاجية مختلفة (الاسرج،37 ،2006).

- **سهولة الإدارة** :تتميز هذه المشروعات بالطابع غير الرسمي في التعامل مع العاملين أو العملاء، كما تتميز ببساطة الهيكل التنظيمي ومركزية القرار، وعادة لا يلزم مؤهلات ولا خبرات عالية لإدارتها، ولا يلزم دورة مستنديه أو متابعة إدارية معقدة، فهي تعتمد على المالك في ادارتها وله جميع الصلاحيات لإنجاحها وبالتالي ينتفي تعارض المصالح فيها، كما أن لهذه المشروعات القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة وامكانية تبني سياسات جديدة تلائم التغيرات الحاصلة في محيطها، كما تتميز بانخفاض التكاليف الادارية والتسويقية والتكاليف الثابتة الأمروالذي يدعو الى بيع كميات كبيرة وبأسعار أقل. (يوسف ،10،2006)

- **استغلال الطاقة الإنتاجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة :** تقوم باستغلال جميع الموارد الاقتصادية الاستغلال الأمثل وترفع من الكفاءة الإنتاجية لتحقيق أقصى عائد، وبالتالي تتحكم في جميع عناصر الإنتاج مثل المواد الخام ومصروفات التشغيل وراس المال البشري، وغالبا ما تكون العملية الإنتاجية بسيطة وغير معقدة (الخطيب، والرفاعي،28 ،2006).

ومقارنة بالمشاريع الكبيرة، تنخفض وفورات الحجم في هذا النوع من المشاريع بسبب انخفاض الطاقة الانتاجية وحجم الانتاج، إلا انها تستفيد من وفورات التجمع، الأمر الذي يؤكد أفضلية إقامتها في مناطق وتجمعات صناعية (الخلف ،17،2003).

- **الاعتماد على السوق المحلي:** غالبا ما تؤسس هذه المشروعات في المدن والأرياف والمناطق القروية، الأمر الذي يمكن المالك من اكتسابه خبرة ودراية بما سينتجه وحجم الطلب على منتجاته وأيضا سلوك المستهلكين هذا من جهة، ومن جهة أخرى معرفة أصحاب هذه المشروعات بالوسائل الممكنة لتدبير المواد الخام ووسائل التشغيل، لذلك فهي تساهم في تحريك الدورة الاقتصادية داخل الدولة والمساهم في تطوير الاقتصاد الحقيقي.
- **سهولة الدخول إلى السوق والخروج منه :** نظرا لصغر حجم هذه المشروعات من حيث راس المال وحجم الأصول بما فيها المعدات والآلات، ومواد التشغيل والمخزون والمباني، وغيرها، فانه من السهل جدا تسييل هذه الأصول وبيعها في السوق وتحويلها الى نقد خلال فترة زمنية قصيرة وبدون خسائر تذكر، أي ان عملية الدخول والخروج من السوق ليست صعبة(السهلاوي، 25،2001)
- **المرونة العالية والتكيف مع المتغيرات:** بسبب وجودها في مناطق قريبة جدا من المستهلك وفي مناطق محدودة وصغيرة، تتكيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع المتغيرات المختلفة كنوعية وتركيبة القوى العاملة وسياسات التشغيل والإنتاج والتذبذب في الأسعار، وتتبع سلوك المستهلك وتحقيق رغباته بالريش و بالغرسة 2006 بعكس المشروعات الكبيرة التي تبنى على مخططات وبرامج طويلة المدى، إن انخفاض تكاليف الانتاج ومرونة الادارة والتشغيل أدت الى سهولة تكيف هذا النوع من المشاريع وتكيفها مع المتغيرات المختلفة في المحيط التي تعمل به، مثل التحديث والنمو والتطور لتماشي مع أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم، وتكون هذه المرونة في تغيير تركيبة القوى العاملة حسب سياسة الانتاج والتوزيع، وأيضا زيادة قدرتها على الابتكار والتجديد لمواجهة متطلبات السوق. (الأسرج،24 ،2006)
- **أداة للتدريب الذاتي والتطوير التقني:** توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مناخا جيدا للإبداع والتطوير والابتكار بسبب الحوافز المادية التي تمنحها للعاملين فيها وربط هذه الحوافز بالإنتاجية،

بعكس ما هو موجود بالقطاع العام. ومن أهم الخصائص التي تتميز بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة أنها تستخدم عمالة لا تحتاج الى المهارة العالية لتشغيل آلات ومعدة غير معقدة لتشغيلها، إلا انها دائما تسعى إلى تطوير قدراتها الإنتاجية بخلق كوادر تعمل على تطويرها ذاتيا من أجل الابداع والابتكار وبالتالي التطوير والمنافسة في ظل الظروف التي تعمل فيها، لذلك فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر مصدر رئيس للأفكار والاختراعات الجديدة (ابو الفحم،11 ،2009).

أيضا من أهم خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة أنها تنمي قدرات أصحاب المواهب وأصحاب براءات الاختراع، فمثلا تصل نسبة الابداع التكنولوجي في المشاريع الصغيرة في كل من أميركا وبريطانيا إلى 39.8 ، 38.1%، على التوالي ، وتصل في كل من ألمانيا وفرنسا إلى 33.3%، وبالتالي أولت الدول المتقدمة اهتماما كبيرا وخاصا لدعم هذا القطاع خاصة في جانب التطوير والابتكار (هواري، 2017) كما ان هذه المشروعات تعد مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها، الأمر الذي يكسبهم المزيد من المعلومات والخبرات وبالتالي ينمي قدرتهم لقيادة عمليات استثمارية في المستقبل تفوق حجم مؤسساتهم الحالية (الأسرج،25 ،2006)

- **التكامل مع المشروعات الكبيرة :** تعمل بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة على انتاج مخرجات قد تكون مدخلات لبعض المشروعات الكبيرة، أو أن هذه المشروعات لا تملك الخبرة الكافية لتسويقها مخرجاتها خراج حدودها السوقية، أو أن مخرجات بعض المشروعات الكبيرة قد تكون مدخلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو تعمل المشاريع والمشاريع كبيرة لتسويق مخرجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل حدود وخارجها، هذا يبرهن على أهمية التداخل والتكامل بين عمل كلا الشريحتين من المشاريع. كما أن هذا القطاع وخاصة في الدول المتقدمة يضيف ويتطور ويتكيف تبعا لحاجات الاقتصاد الوطني، فتصبح الصناعات أكثر تخصصا في ظل الصناعات الكبيرة، فتنتج الصناعات الصغيرة والمتوسطة كل ما تحتاجه الصناعات الكبيرة لتصبح موردا أساسيا لبعض مراحل ومتطلبات عملية الانتاج الكبير، أي أنها تقوم بإنتاج متطلبات المشروعات الصناعية الكبيرة بتكلفة أقل. من هنا يمكن القول بان المشروعات الصغرى والمتوسطة تلعب دورا كبيرا ومهما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية (سيد،15، 1994)
- **تحقيق الانتشار الجغرافي للتوطين الصناعي المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** تعد من وسائل التوطن الصناعي جغرافيا من خلال الانتشار الجغرافي للمنشآت التي تسود فيها روح المنافسة، فهي أحد وسائل لإحداث التطور الاجتماعي والاقتصادي وخاصة في المناطق الحضرية والريفية والقريبة

احيانا من مدخلات الصناعات الصغيرة، وبالتالي تعمل هذه المشاريع في توسيع رقعة التنمية الصناعية وانتشارها وبالتالي احداث التطور الصناعي والحضاري(الأسرج،27 ،2006)

3.2 مجالات عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة

تقسم مجالات عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة الى ما يلي: (فياض،36 ، 2002)

1- **المجال الصناعي:** يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التوجه نحو الصناعات الصغيرة التي يمكن أن تعمل فيها بما يناسب حجم رأس مالها مثل الحرفيون وأصحاب المهن اليدوية وصناعات التعبئة والتغليف.

2- **المجال الزراعي:** يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تعمل في مجال الزراعة من خلال الاهتمام بالمزارع الصغيرة وبناء البيوت البلاستيكية والاهتمام بزراعة الحبوب والخضروات والفواكه أو الاهتمام بتربية النحل والمواشي.

3- **المجال التجاري :**أيضا يمكن تأسيس مشروعات تجارية تعمل في شراء وبيع السلع المختلفة لتلبية حاجات المستهلكين داخل المدن والمناطق المختلفة داخل حدود الدولة.

4- **المجال الخدمي:** يمكن تأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة تقدم خدمات مختلفة لمختلف شرائح المستهلكين مثل تأسيس مكاتب المحاماة والمحاسبة القانونية ومستشارين ماليين ومكاتب دراسات الجدوى ومؤسسات تعليمية للتدريب والتأهيل وانشاء مصحات وعيادات وغيرها.

4.2 التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من التحديات الناتجة عن الظروف المحيطة بها والبيئة التي تعمل فيها، ويمكن حصر هذه التحديات في الاتي:

1- **تطور تقنية المعلومات:** أصبحت تقنية المعلومات لاعبا أساسيا في ضمان نجاع المشاريع على كافة انواعها، حيث اصبحت تقنية المعلومات تستخدم في كافة الجوانب، في الادارة والتسويق والمراقبة والتمويل والانتاج وغيرها، لذا لابد لهذه المشاريع من الاهتمام بتقنية المعلومات الذي يشكل عبئا ثقيلا من حيث التكلفة للاستفادة من المزايا التي تحققها في تخفيض تكاليف الانتاج والتمويل والتسويق والادارة (شبوطي،53 2007).

2- **التطور التكنولوجي:** ساعد التطور التكنولوجي الهائل إلى التقدم الكبير في سرعة الأداء في العمليات المالية والاقتصادية في العالم بحيث لم يكن للحدود السياسية او الجغرافية السياسية أي أثر في

الاسواق العالمية مما أدى الى عالميتها وجعل العالم قرية صغيرة، لذلك لابد لهذا القطاع من مجارات هذا التطور الذي يتطلب أموالا طائلة.

3- **الدخول الى الاسواق الدولية:** عدم قدرة هذه المشروعات على المنافسة لتصدير منتجاتها خارج حدود الدولة بسبب نقص التشريعات والقوانين المنظمة او عراقيل جمركية أو اشتداد المنافسة.

4- **عالمية الجودة**: دخول السوق العالمية وازدياد المنافسة الزم هذه المشاريع الاهتمام بالجودة للارتقاء بمنتجاتها، فلن تستطيع المشاريع الصغيرة والمتوسط المنافسة في السوق العالمية ما لم تفي بمتطلبات الجودة، فأصبحت تسعى للحصول على مختلف شهادات الجودة الممنوحة من المنظمات العالمية لتتمكن من دخول الاسواق العالمية في ظل الحرية الاقتصادية (مالكية،16،2008)

5- **رفع الكفاءة الادارية والبشرية :** من أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع الاهتمام بكفاءة الموارد البشرية لديها، لاستخدام التكنولوجيا المتطورة وتقنية المعلومات وتحسين جودة منتجاتها لابد له من الاهتمام بالموارد البشرية وتطويرها بما يتناسب وعملية التحديث والتطوير (غبولي،10،2010)

5.2 معوقات نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المشاكل والتحديات والصعوبات التي تقف عائق أمام نجاحها، من أهمها:

1- مشاكل التمويل يواجه هذا القطاع خصوصا في الدول النامية أهم مشكلة وهي مشكلة التمويل، فلا توجد المصادر الكافية لملاك هذه المشروعات لتمويل مشروعاتهم، فجل الاهتمام ينصب على تمويل المشروعات الكبيرة، أما الصغيرة فمشكلة التمويل تعد من المشاكل المعقدة، حيث تمتنع معظم مؤسسات التمويل على تزويد هذه المشروعات باحتياجاتها من التمويل لاسيما المصارف التجارية وذلك لارتفاع درجة المخاطر وعدم وجود ضمانات كافية أو مناسبة (الخلف،22،2006)

2- مشاكل ادارية وتنظيمية تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة أيضا من مشاكل ادارية وتنظيمية مثل الاجراءات الادارية والبيروقراطية المعقدة التي تتطلب العديد من التراخيص والموافقات والمستندات (صالحي ،14،2004)

3- مشاكل تسويقية تتمثل هذه المشاكل في عدم قدرة هذه المشاريع في تسويق انتاجها محليا وحتى دوليا نتيجة لعدة اسباب قد تكون فنية أو عدم الدراية بالسوق أو نقص في الخبرات أو معوقات ادارية من مؤسسات الدولة (زهواني،21 ،2006)

4- مشاكل معلوماتية تعاني هذا المشاريع من نقص حاد في المعلومات والبيانات الدقيقة اللازمة لإجراء دراسات الجدوى ومعرفة احتياجات السوق من المنتجات والتسعير وتحديد المزيج السلعي، ايضا تفتقر الى الخبرات اللازمة التنظيمية والتسييرية، كل ذلك كان عائقا امام نجاح الكثير من هذه المشاريع (زويتة ،2006)

5- المشاكل الفنية هذه المشاريع تواجه العديد من المشاكل الفنية تتمثل في (غبولي،132 ،2010)

أ. صعوبة الحصول على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة التي توفر الجهد والوقت والتكلفة والجودة.

ب. صعوبة الحصول على المواد الأولية سواء كانت مواد خام أو نصف مصنعة.

ت. صعوبة الحصول على مستلزمات الانتاج بسبب عدم كفاية الأموال.

6.2 مقومات نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لضمان نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لابد من توفر مجموعة من المقومات والعوامل يمكن سردها فيما يلي(أبو ناعم،31 ،2002)

1- لابد من تحديد الهدف الذي انشئت من اجله هذه المشروعات تحديدا واضحا ودقيقا.

2- وضع خطط كاملة لسير عمل المؤسسة حتى تتمكن من تحقيق اهدافها.

3- الرقابة على أعمال هذه المشاريع وتشمل الرقابة المالية والادارية والانتاجية لمعرفة جوانب الضعف والمشاكل وبالتالي امكانية تفاديها واصلاحها.

4- معرفة حجم رأس المال الكافي للمشروع ومصادر التمويل قليلة التكلفة وكيفية استخدام هذه الاموال.

5- اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الوافية والكافية لهذه المشاريع قبل الشروع في تأسيسها.

6- التخطيط لمواجهة المنافسة الكبيرة سواء كانت محلية أو خارجية من حيث تقيل التكلفة والاهتمام بجودة المنتج.

ويمكن التغلب على الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال (باشا ،53، 1999)

- فهم المعوقات والمشاكل التي تواجهها هذه المشروعات وتوفير السبل المتاحة لدعمها وفهم متطلباتها وتقديم الحلول الناجحة لمشاكلها وتفاديها وتهيئة المناخ التشريعي والقانوني المناسب للعمل فيه.
- التخطيط ووضع الاستراتيجيات السليمة لتنمية الاقتصاد الوطني من خلال تحديد الأولويات لاختيار المشروعات وتحديد دور القطاع الخاص والعام في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات.

- العمل على التنسيق وتوحيد الجهود بين المشاريع الداعمة ومؤسسات الدولة من اجل العمل على انجاحها وتمكينها.

7.2الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهي:

1- توفير فرص العمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي المصدر الأساسي لخلق فرص العمل، كما إن هذه المشروعات مناسبة للجميع من حيث التعليم، والسن، فالكل يستطيع أن يجد العمل الذي يناسبه.

2- إعادة التوزيع السكاني والحد من الهجرة الداخلية: عادة ما تلبي المشروعات الصغيرة والمتوسطة حاجة المستهلك من السلع والخدمات في القرى والأرياف. ومن ثم، فإن هذه المشروعات سوف تخلق فرص عمل في هذه القرى، مما يساعد في توزيع السكان بشكل متوازن، ويمنع الهجرة إلى المدن الكبيرة، هذه المشروعات تساعد على تنمية القرى، وتحقق لها الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، ويساعدها على التطور **(عمر، ٢٠١٠، ٢٥-٢٦)**

3- تطوير أساليب الإنتاج، وتقدم الخدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسيلة للإبداع، وتحسين أساليب العمل، والابتكار المستمر **(برنوطي، ٢٠٠٥، ٨٤-٨٥)**

4- استغلال الموارد المالية تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في استغلال المدخرات المالية للأفراد، وعن طريق المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن تحريك المدخرات المالية غير المستغلة، في الدورة الاقتصادية للاقتصاد الوطني والاستفادة منها **(خوري، حسان، ٢٠٠٨، ٣٣-٣٥)**

الأهمية الاجتماعية للمشروعات الصغيرة، وهي العدالة في توزيع الدخول والثروة أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تنتشر في القرى الأرياف، ويعمل بها كثيرا من أفراد المجتمع، وبمستويات تعليمية، ومهارات مختلفة، وهذا يساهم إلى حد كبير في توزيع الدخول والثروة، على مختلف أفراد المجتمع، بما يحقق عدالة توزيع الدخل الثروة... التخفيف من المشاكل الاجتماعية، وتقوية الأواصر الاجتماعية: إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم في الحد من البطالة، وهي بذلك توفر فرص العمل، وتساعد على رفع مستوى المعيشة، وتحد من المشاكل الاجتماعية (صالح، علي، ٢٠٠٩، ٩٣) تقوية روح الإبداع، والمنافسة لدى أفراد المجتمع: تقوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة روح الإبداع في صورة منتج جديد، أو تقديم خدمة جديدة، وابتكار أسلوب جديد في التسويق، أو البيع، من أجل الوصول إلى نجاحات جديدة دعم المرأة، والمساهمة في تشغيلها كثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تناسب إلى حد كبير عمل المرأة حيث

يمكن أن تقوم بكثير من الأعمال الصغيرة، التي لا تتعارض مع عمل المرأة في بيتها (الريادي،٢٠٠٦ ، ١٩-٢٠)

8.2 ماهية التنمية الاقتصادية :

تعد التنمية الاقتصادية فرع من فروع علم الاقتصاد تهتم فيها الدول والمجتمعات بصورة كبيرة وتركز على تطوير وتحسين المجتمعات والدول لذلك فهي تؤثر على المجتمعات وتغير فيها تغييرات هيكلية وجذرية ولا تحدث في فترة قصيرة (ابتهال،19،2014)

تعريف التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية لغة بانها النماء والزيادة والكثرة . ونشير هنا الى ان تعريف التنمية في مصطلح العلماء يظل مرتبطا دوما بالخلية العلمية والإستراتيجيات النظرية. فمفهوم التنمية يرتبط بالعديد من الحقول المعرفية فمثلا يعرفها علماء الاقتصاد انها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي (حسن،31،2008)

اما تعريفها اصطلاحا فيمكن تعريفها بانها عملية الانتقال من حالة التخلف الى التقدم. وهذا الانتقال يقتضي تغيرات جذرية جوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي . ويعرفها آخرون بأنها عملية دخول الاقتصاد المحلي الى مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي . (مريم،123،2015)

ويمكن تعريفها أيضا بانها عملية تغيير شامل ومتواصل ومصحوب بزيادة في متوسط نصيب الفرد الحقيقي وتحسين توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة فضلا عن رفع مستوى الرفاهية عن طريق تحسين نوعية الحياة والمستوى المعيشي وإحداث تغيير هيكلي في الإنتاج. (عبدالقادر،17،2000)

كما وتعرف أيضا بأنها تنمية الإنتاج القومي وتنمية الدخل القومي مما يسوقنا الى إلقاء بعض الضوء على طبيعة المشكلة الاقتصادية. وعرفت أيضا بأنها تعني تحسين مختلف النواحي الحياتية الذي يؤدي الى تحسين مستوى البشر .(سعدطة،3،2003)

اما تعريف التنمية من منظور إسلامي هي عملية تغيير شاملة وهادفة، تحركها وتديرها آليات منضبطة تنسق بين خطواتها وترسم مراحلها وتنظم مؤسساتها وتوجه سيرها، تنبثق هذه العملية من الوعي المجمع بضرورتها، وتبني قضيتها، وتفاعله مع متطلباتها، ترمي في مجملها إلى الخروج بهذا المجتمع من دوائر التخلف إلى الرفاء المادي والتوازن الاجتماعي والاستقرار النفسي، دون استحقاقات محددة، وتواريخ معينة لجني ثمارها، فهي عملية طويلة المدى حضارية الأبعاد المطلوب فيها العمل على انجاحها بعزيمة وإرادة

تتجاوزان الجني المباشر للثمار، وهذا لن يأتي إلا بفهم عميق لمقاصدها ومتطلباتها المادية والمعنوية، فهي ضرورية لبقاء الامم واستقلالهم ورقيهم في سلم الحضارة تدرك هذه الضرورة اما بالمصلحة المادية او المنطلق المادي، او بقاعدة عقائدية موجودة مسبقا) .

وأخيرا تعني التنمية الاقتصادية تكامل كافة القطاعات ونتيجة لما سبق ان التنمية الاقتصادية يمكن أن نعرفها بأنها عملية تغيير إرادية تقوم بها كافة مؤسسات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية بهدف الوصول الى الوضع الأفضل على كافة الأصعدة والقضاء على التخلف واسبابه بإستخدام كافة الوسائل المتاحة وتطويرها لتوظيف الموارد الحالية بالشكل الذي يتيح الانتفاع منها بكفاءة عالية و اقتصاد رشيد وعدالة حتى يضمن حق الأجيال الآتية وللإرتقاء بالواقع الاقتصادي والاجتماعي المتأخر.(محمد،1،2003)

9.2 أهداف التنمية الاقتصادية:

هنالك عدة أهداف للتنمية الاقتصادية تختلف من بلد الى اخر تذكر اهمها:

1- الاستثمار: من العوامل المهمة التي تعزز من عجلة الاقتصاد، وتحقق التنمية الاقتصادية في البلد، وتزيد دخل الدولة .(الرفوع،2022)
2- زيادة الدخل القومي : إحدى أهم الأهداف الرئيسة للتنمية الاقتصادية، فيمكن زيادة الدخل القومي بإتباع ما يأتي (عجمية،92،1984)
   أ. استحسن نوعية السلع التي يتم تصديرها إلى الخارج.
   ب. بخلق سلع جديدة قابلة للتصدير والاستثمار
   ت. .رفع مستوى الخدمات في البلاد.
3- رفع المستوى المعيشي ان الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد زيادة الدخل المحلي السنوي فحسب بل وسيلة لرفع مستوى معيشة السكان.(مريم،2016،126)
4- تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروة بما ان هنالك فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات اذ يذهب معظم الدخل الى الطبقة الغنية وينخفض الدخل للطبقات الفقيرة وهذا يؤكد عدم وجود عدالة اجتماعية لذلك تسهم التنمية في تحقيق العدالة في توزيع الدخل (كامل بكري،73،1986)
5- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي: ومن الدول بضرورة تنويع مصادر الدخل لتلافي تعرض قطاع النفط والزراعة الى تقلبات في الإنتاج والاسعار ببناء قاعدة واسعة للهيكل الإنتاجي وتعديل

هيكليتها اذ تعتبر الطريق للتنمية وبعدها يختار الاقتصاد المحلى طريقة حسب إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يأخذ بها هذا المجتمع طبقا لظروفه وحاجته .(بن سعيد،69،2014)

10.2 عوائق التنمية الاقتصادية

تتفاوت المعوقات الاقتصادية تبعا لإختلاف الظروف والاوضاع.

المعوقات الاقتصادية : من اهم هذه المعوقات ما يلي:(كبداني،32،2013)

1- الحلقات المفرغة أن انخفاض الدخول في الدول النامية هو السبب الرئيس لتدني معدل الإدخار ومن ثم انخفاض معدل الاستثمار، وهذا يعني ضمنيا انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لاسيما اذا تزامن مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلبا على الدخل الفردي بدوره يخفض الإدخار الشخصي
2- ضيق حجم السوق تعاني البلدان النامية من نقص السلع والخدمات الضرورية وغيرها، فان اعتماد استراتيجيات التصنيع اقتضى انشاء المصانع الكبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم في رفع كفاءة التشغيل والاستفادة كذلك من التطور التقني
3- عدم الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية : أن توفر الموارد الطبيعية وتنوعها ومستوى كفاءتها عاملا مساعد على سرعة تحقيق التنمية الاقتصادية أو يمكن ان يهيئ الفرصة الأفضل لها
4- قيد الصرف الأجنبي يؤكد بعض الاقتصاديون بان هنالك قوى توازنية معينة تعمل في الاقتصاد الدولي على ذهاب منافع التجارة الدولية بشكل رئيسي الى البلدان المتقدمة ، هي ظهور الصرف الأجنبي .

11.2 نظريات التنمية الاقتصادية:

1- نظرية الدفعة القوية: إحدى أهم نظريات التنمية الاقتصادية نادى بها العالم الاقتصادي روزنشتاين رودان في دراسته لبلدان أوربا الشرقية عام 1943 اذ يرى بأن البلدان النامية بحاجة الى دفعة قوية من الاستثمارات ويرى رودان ان الدفعة القوية عنصرا فعال للتنمية الاقتصادية وتمثل حد ادنى من الجهد التنموي اللازم بذله قبل مرحلة انطلاق الاقتصاد الى مرحلة النمو الذاتي ان الدفعة القوية تضع القاعدة الأساسية لتطوير الانشطة والوحدات الإنتاجية فالإستثمار في مشروعات البنى التحتية مثلا يقوم بخدمة مشروعات أخرى ، ومهمة في جذب الإستثمار الأجنبي، ونستنتج بان الدفعة القوية ستكون وسيلة لفك الاختناقات وتشجع الاستثمار من جهة أخرى يعتقد رودان ان الاستثمارات

الضخمة يجب توجيهها الى مجموعة من الصناعات ذات مشروعات متكاملة لتحقق التشابك الأفقي والعمودي، مما يخلق مكاسب الجدوى الاقتصادية لاقامتها في وقت واحد .(مالكوم،53،1995)

2- نظرية النمو المتوازن هي نظرية اقتصادية ابتكرها راغنار نيركسة (1907-1959). تفترض أن حكومة أي بلد غير متطور بحاجة الى قيام استثمارات كبيرة في عدد من الصناعات في وقت واحد ، سيؤدي ذلك الى توسيع حجم السوق وزيادة الإنتاجية ، وتوفير الحافز لدى القطاع الخاص للاستثمار. تجدر الاشارة أن نظرية النمو المتوازن لا تعني نمو كافة الصناعات بمعدل واحد بل يتحدد معدل نمو كل واحدة منها بناء على مرونة الطلب الدخلية للمستهلكين على السلع المختلفة، فيؤدي ذلك الى توازن العرض والطلب، ولكنها تشترط جبهة عريضة من الاستثمارات تقود الى التكامل الأفقي والعمودي للصناعات القائمة، وتقسيم أفضل للعمل

3- نظرية النموغير المتوازن انتقد هيرشمان نظرية النمو المتوازن ووصفها بغير الواقعية نظرا لإحتياجها المواد ضخمة ورؤوس أموال كبيرة تفوق قدرات الدول النامية لذلك دعا هيرشمان الى تبني البلدان المتخلفة لتبني نظرية النمو غير المتوازن. وبين أن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها، اذ ينتقل النمو من القطاعات القائدة الى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفورات الخارجية لتستفيد باقي القطاعات، وكل مشروع جديد يولد وفورات ومزايا أرباح المنظمين الخواص والارباح الاجتماعية)

4- نظرية مراحل النمو لروستو قدم روستو نموزجا بما فيها الواردات الراسمالية التي يتم تمويلها عن طريق الإنتاج الكفؤ والتسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير. ولقد بين روستو ان المجتمع يمر بخمسة مراحل اول مرحلتين يكون بداية النمو الاقتصادي وهما

أ. المجتمع التقليدي

ب. مرحلة التهيؤ نحو الانطلاق اما المراحل التي يتبين فيها تغيرات هيكلية وتعد مراحل أقرب الى التنمية منها الى النمو ونذكر هذه المراحل

ت. مرحلة الانطلاق: تعد هذه المرحلة هي المنبع العظيم للتقدم في المجتمع عندها يصبح النمو حالة عادية وتنتصر قوى التقدم والتحديث على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية، وتتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي امام التطلع إلى الحداثة .(مدحت،70،2007).

المبحث الثالث

دور المشاريع الصغيره والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد القطاعات الاقتصادية الهامة جدا بالنسبة لدول العالم، في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، لما تلعبه من أدوار محورية في تحسين الإنتاجية، وتوظيف اليد العاملة بمختلف مؤهلاتها وخلق فرص الشغل بما يرافق ذلك من سبل الابتكار والتقدم التكنولوجي.

كما أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر العصب الرئيسي لاقتصاد أي دولة نامية أو متقدمة، لما تتميز به من خصائص تساهم في الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار، واعتمادها على الموارد المحلية الأولية، مما يساعد على خفض التكلفة الإنتاجية للمشروع، وتعتبر أيضا هذه المشروعات مكملة لاحتياجات المشروعات الكبرى ومساهمتها في تكامل العملية الإنتاجية.

كما أنها – المشروعات الصغيرة والمتوسطة – تتميز بالقدرة على الانتشار الجغرافي داخل الوطن، مما يساعد على التخفيف من حدة الهجرة من القرى والنزوح نحو المدن.

من المتعارف عليه أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية بشكل شامل وفي التنمية الصناعية على نحو الخصوص، وتتركز أساسا في إطار القطاع الزراعي والصناعات التقليدية والحرفية، لأن أغلب سكان المناطق القروية يعملون في الزراعة وتشمل أيضا تجار الجملة وتجار التقسيط، كما توفر الشركات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخدمات، مثل النقل والخدمات اللوجيستيكية ، حيث يقوم ملاك تلك المشروعات بمعالجة المنتجات الغذائية وتعبئتها ونقلها وبيعها للمستهلكين في المدن والمناطق الأخرى، أضف إلى ذلك بعض المشروعات الصغيرة في مجال الأنشطة الحرفية واليدوية، والصناعات التحويلية البسيطة,

وتلعب المشروعات الصغيرة دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية في العراق من خلال العديد من الجوانب ولاسيما إتاحتها لفرص التشغيل والقضاء على البطالة والفقر، فللمؤسسات الصغيرة دور كبير في توفير فرص عمل جديدة والحد من البطالة خاصة، نظرا لكونها مشروعات كثيفة لليد العاملة في الأساس وليست كثيفة رأس المال، فضلا عن تنوعها بما يتيح الفرصة لليد العاملة الماهرة وغير الماهرة، حيث تخلق هذه المشروعات الصغيرة بنسبة مرتفعة من فرص العمل.

التجديد والابتكار، فالتطوير يعتمد على الإبداع، ليس فقط بتطوير منتج أو خدمة جديدة للأسواق، ولكن أيضا الاهتمام بالإستثمار المتزامن في تأمين مشروعات جديدة، لذلك تعتبر المشروعات الصغيرة، مصدرا من مصادر التجديد والابتكار والمخاطرة أكثر من المشاريع الكبرى لأن المشروعات الريادية قادرة على سد

الفجوة وحاجة السوق، وهي النقطة المعيارية في عملية تطوير المنتج لتزويد المجتمع بمنتجات جديدة.

إذن على الحكومة تهيئة بنية مواتية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتزدهر وتنمو وتساهم بشكل أكبر في الاقتصاد، وخاصة فيما يتعلق بتوفير أدوات التسويق، والإجراءات المتعلقة بالتسجيل والتراخيص وممارسة الأعمال، ورعاية الابتكار والعمل على تكافؤ الفرص دون تمييز والتشجيع على المبادرة من خلال الحصول على التمويل والقضاء على مظاهر الفساد الإداري والمالي: . (كبداني،32،2013)

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر العصب الرئيسي لاقتصاد أي دولة نامية أو متقدمة.

2- تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل وتحسين طرق استغلال الموارد الطبيعية والحد من انتشار الفقر.

3- تعمل بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة على انتاج مخرجات قد تكون مدخلات لبعض المشروعات الكبيرة.

4- يؤكد بعض الاقتصاديون بان هنالك قوى توازنية معينة تعمل في الاقتصاد الدولي على ذهاب منافع التجارة الدولية بشكل رئيسي الى البلدان المتقدمة ، هي ظهور الصرف الأجنبي .

5- أن مخرجات بعض المشروعات الكبيرة قد تكون مدخلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

التوصيات

1- وضع خطط كاملة لسير عمل المشاريع حتى تتمكن من تحقيق اهدافها.

2- تعمل بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة على انتاج مخرجات قد تكون مدخلات لبعض المشروعات الكبيرة

3- تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل وتحسين طرق استغلال الموارد الطبيعية والحد من انتشار الفقر

4- التخطيط لمواجهة المنافسة الكبيرة سواء كانت محلية أو خارجية من حيث تقيل التكلفة والاهتمام بجودة المنتج.

5- المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر العصب الرئيسي لاقتصاد أي دولة نامية أو متقدمة، لما تتميز به من خصائص تساهم في الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار.

المصادر

أولا : باللغة العربية :

1- النائب ، نجوى أمحمد عبد السلام (٢٠١٧) دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا . رسالة دكتوراه غير منشورة . كلية التجارة جامعة قناة السويس مصر .

2- الشيخ خليل مصعب عبد الهادي (٢٠١٩) . المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة تطبيقية لقطاع غزة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٨) . كلية الدراسات العليا . جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا . السودان أغسطين .

3- برتوطي ، سعاد تالف (٢٠٠٥) . إدارة الأعمال الصغيرة ، دار وائل للنشر والتوزيع . عمان الأردن . خوري رابح حسان ، رقية . (٢٠٠٨) ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها ، ايتراك للنشر والتوزيع . القاهرة ، مصر

4- الريادي ، محمود . (٢٠٠٩) . دليلك لتأسيس مشروعك ، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية ، الجزء الأول عمان ، الأردن السنوسي ، رمضان (٢٠٠٧) المشروعات الصغيرة والمتوسطة الاستراتيجية والسياسات ورقة مقدمة الحلقة الدراسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مجلس التخطيط الوطني طرابلس من ٢٨ إلى ٣٠ يوليو .

5- صالح ، فايز جمعة ، علي عبد الستار محمد (٢٠٠٩) . الزيادة وإدارة الأعمال الصغيرة ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن

6- عمر ، أيمن علي (٢٠١٠) دراسات في إدارة الصناعات والمشروعات الصغيرة ، منشأة المعارف . الإسكندرية ، مصر .

7- فياض ، محمود احمد وآخرون . (٢٠٠٨) إدارة المشروعات الصغيرة ، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان الأردن

ثانيا : باللغة الانجليزية

1- Chilembo , T. (2021) A Study of the Factors Affecting Small and Medium Enterprises (SMEs) Access to Finance .

2- A Case of Lusaka Based SMEs . American Journal of Industrial and Business Management , 11 , 437-460 . doi : 10.4236 / ajibm.2021.115028 .

3- Daniel F. Runde , Conor M. Savoy , and Janina Staguhn . (2021) . Supporting Small and Medium Enterprises in SubSaharan Africa through Blended Finance . The Center for Strategic and International Studies (CSIS) . July . https://www.csis.org/analysis/supporting-small-and-medium-enterprises-sub- saharan - africa - through - blended - finance OECD . (2020) , Small and medium - sized enterprises and trade , https://www.oecd.org/trade/topics/small-and-medium-enterprises-and-trade/

4- Platzek , B. P. , & Pretorius L. (2020) . Regional Cooperation in a Thriving Entrepreneurial Economy : A Holistic View on Innovation , Entrepreneurship and Economic Development . International Journal of Innovation and Technology Management (UITM) , 17 (03) 1-24

5- Song , H. , Yang , Y. & Tao , Z. (2020) . How different types of financial service providers support small- and medium- enterprises under the impact of COVID - 19 pandemic : from the perspective of expectancy theory . Front . Bus . Res . China 14 , 27. https://doi.org/10.1186/s11782-020-00095-1 .

6- Stoica , O. , Roman , A. , & Rusu , V. , D. (2020) . The Nexus between Entrepreneurship and Economic Growth : A Comparative Analysis on Groups of Countries . Sustainability . 12 (3) , 1186 ,

7- Van Song , N. , Mai , T.T.H. , Thuan , T.D. et al . (2022) , SME financing role in developing business environment and economic growth : empirical evidences from technical SMEs in Vietnam . Environ Sci Pollut Res . https://doi.org/10.1007/s11356-022-19528-W